

منظمة تثير انتهاكات السعودية لحقوق المرأة

أثارت لجنة أممية في مجلس حقوق الإنسان قضية انتهاكات حقوق المرأة من قبل السلطات السعودية، مطالبة السلطات باحترام حقوق النساء والكف عن ممارسة الاضطهاد بحقهن في الداخل وعبر العدوان على اليمن.

تقرير: سناه ابراهيم

نعيمة المطرود، فاطمة آل نصيف، إسراء الغمام، معتقلات من المنطقة الشرقية يقبعن منذ سنوات خلف قضبان السجون السعودية، وعلى الرغم من الدعوات الحقوقية والدولية للسلطات بالكف عن سياسة التمييز والاضطهاد المتبعه إلا أن المطالبات لا تلقى آذاناً صاغية، ما يدفع المنظمات إلى المطالبة المستمرة بالحقوق المشروعة للنساء والمكفولة بالمواثيق والشرع القانوني الدولي والمحلية، وهو ما أضاءت المنظمة "الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان".

وتحت عنوان "لجنة أممية تبدي قلقها من إنتهاكات السعودية لحقوق المرأة والتمييز ضدهن: توصيات بتعديل القوانين وبحماية النساء وبتعزيز دور المدافعين عن حقوق الإنسان"، أشارت المنظمة إلى أوضاع النساء في السعودية وما يقع عليهن من اضطهاد وظلم وتمييز، لافتة الانتباه إلى أن لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قدّمت توصياتها الختامية إلى السعودية، بعد النظر في التقارير الدورية للوقد السعودي في مجلس حقوق الإنسان.

ورأت "الأوروبية السعودية" أن التوصيات التي قدمتها اللجنة إلى السلطات السعودية "تؤكد أهمية قيام المجتمع المدني والنشطاء بمراقبة تنفيذ السعودية للتوصيات الأممية التي ضمت الميادين كافة، لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهذا ما يتطلب بشكل أساسي توقيف الرياض عن استهداف المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية"، معتبرة أن "الاستمرار باستهداف المجتمع المدني والناشطات، سيكون دلالة استباقية على عدم جدية السعودية في تطبيق التوصيات".

وتحمّل توصيات اللجنة حول الاصطفاد الذي يتعرّض له النساء اللواتي ينتمين إلى أقلّيات دينية بسبب عدم وجود تشريعات تحظر التمييز وخطاب الكراهية القائم على أساس الدين، حيث تحرم النساء الشيعة في العديد من المجالات بما في ذلك التعليم والعملة والصحة ووسائل الإعلام، ودعت اللجنة إلى التعجيل

باعتراض مشروع قانون مكافحة التمييز والكراهية وإصدار اللوائح الالزامية لتنفيذها من أجل معالجة جملة أمور منها عدم المساواة التي تواجهها المرأة الشيعية، مشيرة إلى القلق الأممي على مصير المدافعين عن حقوق الإنسان اللاتي يتعرضن لمختلف أشكال المضايقة والعنف والتخييف.

كما تطرق التقرير إلى الانتهاكات السعودية بحق النساء اليمنيات عبر العدوان الذي دخل عامه الرابع، ودعت اللجنة إلى وضع حد لعملياتها العسكرية في اليمن واللجوء إلى الوسائل السلمية لانهاء العدوان، وضمان احترام قواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة على النساء.